محاضرات المؤسسات الثقافية

السنة أولى ماستر ثقافي

الأستاذ: رميته أحمد

أن "تؤسس شعبا" في المعنى الكلاسيكي يعنى أن تنقل مجموعة من الأفراد تحركها الميول التي تعزلها أو تواجه بينها من حالة الطبيعة إلى حالة اجتماعية يعترفون فيها بسلطة تكون خارج مصالحهم وأفضلياتهم. لكن تأسيس شعب ما يمكن أن يفهم بمعنيين على الأقل، إنه فن المشرع الذي يعطي القوانين ولكنها كذلك الحالة التي يوجد فيها الشعب ما أن يتلقى القوانين من المشرع. وعندما أراد أن يعرف مونتسكيو "الروح العامة للأمة" لاحظ أن "عدة أشياء تحكم الناس: المناخ والدين والقوانين وحكم الماضي وأمثلة الأشياء السابقة والطبائع وآداب السلوك"، وهو يحدد فيما بعد: "أن الطبائع وآداب السلوك هي عادات لم تقمها القوانين، فالقوانين تنظم بالأحرى أفعال المواطن، والطبائع تنظم بالأحرى أفعال الإنسان. الطبائع تتعلق بالأحرى بالسلوك الداخلي أما آداب السلوك فتتعلق بالسلوك الخارجي"

يعتبر مونتسكيو أن المجتمع المؤسس يسوده نظام يسمح للأفراد بإقامة توقعات منتظمة والتعرف على الحقوق والواجبات التي تلزمهم إزاء بعضهم البعض بصفتهم مواطنين وبصفتهم أشخاصا عاديين (برجوازيين). وعندما يقدم مونتسكيو على تمييز مزدوج: يكون المواطن متميزا عن "الإنسا" وكذلك "السلوك الخارجي" عن "السلوك الداخلي". وبعد أن ميز مونتسكيو هذين النوعين من التحديدات، يتسائل عما إذا كانت "القوانين تتبع الطبائع"، أو عما إذا كان العكس هو الصحيح. الحالة الأولى تمثلها الصين وروما الألواح الإثنا عشر، الحالة الثانية هي حالة إنكلترا حيث "تساهم القوانين بتكوين الطبائع وآداب السلوك وخاصية أمة". إذن ثمة مأسسة بواسطة القوانين ولكن كذلك بواسطة الطبائع التي لديها نقاط كثيرة مشتركة مع "المجتمعية" التي يقتضي الإحتراس من خلطها معها.

كان علماء الاجتماع التابعون لمدرسة دوركايم أول من سعى إلى إعطاء كلمة مؤسسة معنى محددا. إن مؤسسات مثل العائلة والملكية كانت قد درست من قبل الأنثروبولوجيون بمنظور تواريخي ومقارن ساذج إلى حد ما وقد سعى أتباع دروكايم إلى حصرها وتكوين مفهومها. إن المؤسسات هي أساليب للعمل والإحساس والتفكير "متبلورة" وإلى حد ما ثابتة ملتزمة ومميزة لمجموعة اجتماعية معينة. فعلى سبيل المثال لدى بعض الشعوب من المفروض الزواج من ابنة العم المباشر، هذه القاعدة الزواجية تندرج في مجموعة مؤسسية تقضي بعض الممارسات وتحرم بعضها فيما يتعلق بحيازة النساء، ولكن الموجبات والمحرمات تكون موضوعا لتصديقات ذات حدة متنوعة جدا، إن ابن المحارم أو شقيق المحارم يثير ردود فعل أقوى وأعمق من السفيه والوقح. من الممكن إذن التمييز بين الممارسات وفقا لطبيعة وقوة الإلزام الذي يتعلق بكل مجموعة من القواعد.

إن الصعوبة التي تواجه من يسعى إلى تعريف مفهوم المؤسسة لا تتعلق فقط بكون هذه الكلمة يمكن أن تطبق إلى حد ما على جميع حالات السلوك العامة والخاصة، أو تلك التي تم تصديقها فقط بشكل صريح وفعل من قبل أحد هيئات المجتمع المعنية بالإسم ودون أن يعلق دوركايم وأتباعه على هذا التمييز وضوحا لا يتضمنه فإنهم يستعملون بالأحرى كلمة مؤسسة في المعنى الثاني، في حين أن مؤلفين آخرين مثل "بارسنز"و "ريمون بودون" و"بوريكو" يأخذونها في المعنى الأول. من جهة أخرى فإن أتباع دوركايم بإشارتهم إلى السمة الملزمة للمؤسسات وتشديدهم على أنها لا تنظم فعليا سلوك الأفراد إلا بشرط تحريك جزاءات تؤمن توافق هذا السلوك مع المعايير، دفعوا إلى إعتبار المؤسسة كمرادف لكل ضبط اجتماعي: كل ما هو اجتماعي يكون مؤسسيا، بما أن كل ما هو اجتماعي يكون ملزما وأن المؤسسة هي إلزام اجتماعي فعال. وقد نجم عن ذلك أنهم صنعوا لأنفسهم، كما أخذ عليهم ذلك "غروفيتش" مفهوما جامدا بشكل مفرط و"مشينا" للحياة الاجتماعية.

ربما كان ثمة وسيلة لإزالة هذه الصعوبة على الأقل جزئيا وذلك في التشديد على الإقناعية وهي الخاصة الكاملة للمؤسسات. وبدلا من الإقتصار على ترداد أنشودة ذات سمات فلكلورية منظمة مثل لآلئ العقد عالجها علماء الاجتماع التابعون لدوركايم بصفتها

مجموعات من القواعد أو بصفتها أنظمة معيارية، وعلى سبيل المثال تكون الممارسات الزواجية على علاقة مع القواعد المتعلقة بالعلاقات مع الأصول والفروع والحواشي، وإقامة الزوجين وانتقال التركة، ثانيا، كل "كمية من السمات" (مثل المؤسسات العائلية فنظروا إليها بمعنى واسع كفاية لكي يندرج في إطارها الزواج والبنوة والإقامة والإرث) تستند إلى "كميات أخرى من السمات" مثل الحيازة والتبادل وانتقال الأموال والخدمات، أي الوجوه الاقتصادية للحياة الاجتماعية، وأيضا مع المؤسسات السياسية أي أيلولة السلطة وممارستها ليس فقط في العائلة ولكن كذلك في الجماعة الإقليمية، وأخيرا مع المؤسسات الدينية أي الوساطات مع ما هو مقدس. كما أنه فيما يتعلق "بمجتمع" المؤسسات الاقتصادية للمجتمعات الحديثة ثمة روابط أكيدة بين مؤسسة العقد والملكية الخاصة ووضع الأجراء(المعرفة من قبل فيبر باعتبارها وضع العامل الحر شكليا).

إذا كانت المؤسسات تقيم روابط من التبعية بين النشاطات المتنافرة يقتضي أن نتساءل عن قوة هذه الروابط وبخاصة عن تماسكها. عندها ندرك أن هذا التماسك أمر خلافي، هل تكون المؤسسات الاقتصادية متوافقة في المجتمعات الرأسمالية مع المؤسسات القانونية والسياسية والثقافية؟ ثمة الكثير من النظريات حول الثورة ولا سيما الفرنسية والروسية، إعتقدت أنها تفسر سقوط الأنظمة القديمة القائمة على التمييز الدقيق بين الأنظمة و"الحالات" بواسطة "التناقض" البارز أكثر فأكثر بين منطق الإنتاج الرأسمالي أو بصورة أعم تطلعات "البرجوازية الصاعدة" وقدم النظام العقاري الذي زاد من تفاقمة جمود التنظيم الحرفي ولا معقولية النظام الضريبي. كما أن "شمبتر" يعتقد أنه إكتشف في مجتمعاتنا "تناقضا" بين النقد الاجتماعي وسلوك المثقفين والتنظيم الرأسمالي. إننا نجد تفسيرا مماثلا لدى "بل" الذي يعتبر أن الرأسمالية مهددة "بتناقض" مزدوج، فمن جهة ثمة تنازع بين التوجهات الثقافية وعلاقات الإنتاج، ومن جهة أخرى، قد تكون الثقافة الرأسمالية نفسها ممزقة حاليا بين توجيه متعي وبين توجه تقشفي وطهري.

يستنتج "بل" على أثر "شمبتر" من هذا "التناقض" أقوال الرأسمالية، إن هذا التوقع قابل للنقاش لسببين على الأقل، أولا: أنه يستند إلى تحليل غير كاف للموارد الثقافية ولكنه

يتوكأ بخاصة على مفهوم "التناقض" القابل للنقاش المقتبس دون شك من الفلسفة الماركسية، فلا نستطيع أبدا الكلام بطريقة صارمة عن "تناقض" بين مجموعتين اجتماعيتين إلا إذا وجدت هاتان المجموعتان في وضع اللاعبين ذات النتيجة اللاغية ولكن من الخطر الكلام على التناقض بالنسبة لمجموعات أو مؤسسات، وليس أقل خطرا التشديد كثيرا على التماسك الداخلي للمؤسسات أو على الإلتحام المتبادل للمؤسسات بالنسبة لبعضها البعض. لقد أصبحت النقاشات حول "العائلة الذرية" أكثر غموضا بدل أن تتوضح بفعل الحكم المسبق الوظيفي القائل بأن متطلبات المجتمع الصناعي (ضرورة الحركية والتنافس بين المنتجين، ضرورة تخصيص وظيفي بين الأسرة والمشاريع والمؤسسات التربوية) تأخذ في الحسبان تقلص المجموعة العائلية إلى الزوجين وأولادهم في سن متدنية. كما أن الكثير من علماء اجتماع التربية أو الصحة، التي تستلهم الماركسية الجديدة، يتصرفون وكأن البحث عن الكسب الوحيد هذا المبدأ الذي يعتبر شرعيا في المجتمعات الرأسمالية، تكفي لتفسير خصائص مؤسساتنا المدرسية والإستشفائية. وأخيرا، لقد تم بتعميم تعسفي وإلى حد ما عبثي تشبيه جميع المؤسسات بالمؤسسة الإصلاحية. إن "الإحتجاز" المنظم وفقا لطريقة تنظيم السجون لا تسمح بتفسير السلوك المؤسسي بمجمله أكثر مما تسمح نظرية المجتمعية المفرطة بتحليل طبيعة التوافق وعملية الإنحراف.

لكي نبدد الفهم "الوظيفي" غير المناسب لمفهوم المؤسسة الذي طالما شدد عليه "غروفيتش" يقتضي التنبيه إلى سلسلتين من المعطيات، تتعلق الأولى بنطاق "المؤسسات– المضادة" لنتأمل ظاهرة الكبح التي حللت جيدا من قبل علماء اجتماع الصناعة. إن الكبح وبخاصة عندما لا يظهر كانخفاض في النشاط، وإنما بصفته تفشيلا دائما ومقصودا لأوامر السلطة يكشف وجود "تراتبية موازية" ربما "لمجتمع مضاد" حقيقي مبني تقريبا "بالمقلوب" بالنسبة للمخطط الرسمي المقرر من قبل قادة المشروع. إن الخطة الوضعية تنسب إلى السلطة – المضادة سلطة معينة للإشراف والمراقبة على المشغل. ولكن العمال يتبعون رفيقا معينا بسبب صفاته الشخصية (التي تشكل في مجموعها شعبيته)، أو لأنهم يرون فيه ناطقا باسمهم أو مدافعا عنهم.

إن المجابهة بين المجتمع الرسمي (المشروع والتراتبية) والمجتمع المضاد (مجموعة العمال، النقابة، "حزب الطبقة العاملة" بمعاييرها وقيمها ونظام التفريع الخاص بها) يمكن تفسيرها بوضوح بصفتها صدمة بين عالمين متمأسسين كلاهما بنفس الصرامة، ولكن هذه الصدمة حصلت لأن بعض العمال غير الراضين عن المصير الذي صنع لهم كفوا عن التوافق مع المعايير التي فرضت عليهم من قبل المجتمع الرسمي دون أن يتسنى لهم قول كلمة واحدة في إعدادها. وترفض المجموعة المعارضة تمأسس وضع قد يكرس خضوع العمال الأدواتي والرمزي "للرأسماليين" و "للإدارة".

عندما نتفحص سلسلة ثانية من المعطيات، التي لا تتعلق بالمجتمعات المضادة وإنما بالأوضاع غير الممأسسة (أو غير القابلة للتمأسس) ولكي نفهم هذا المفهوم، قد يكون من المفيد اتباع "لانسكي". يشكل كل وضع "رزمة" من الخصائص والعلاقات التي تتعلق بنفس الفرد وتضعه في مستويات مختلفة جدا عن تراتبية واحدة أو عدة تراتبيات للإعتبار والسلطة. لنتفحص العناصر الأربعة الأتية: التي تساهم في تحديد هوية شخص معين بصورة إجمالية وفي تخصيص مكان له في المجتمع الأمريكي: دخله ووظيفته وأصله الإثني ومستواه العلمي. إننا نلاحظ بين هذه العناصر أو على الأقل بين بعضها توافقا أدنى، على سبيل المثال إن دخلا مرتفعا يكون مقترنا بصورة عامة ببعض الوظائف المعرفة بمستوى مرتفع من المسؤولية والكفاءة. فضلا عن ذلك، إن الفرد الذي يحتل مراكز عالية جدا في مؤسسة معينة، لا يكون جاهلا بصورة عامة. والجمع الإيجابي بين المستوى العلمي والوظيفة يكون أوثق أيضا، لو أننا بدل مواجهة مجموعة "المسؤولين" القادة للمؤسسة (الذين قد يكونون أحيانا ورثوا مراكزهم أو اكتسبوه بالدسائس والإنتخابات حيث لا يكون لمؤهلاتهم أي علاقة) لوأننا تفحصنا مجموعات التقنيين والمهندسين الذين لم يكونوا قادرين على القيام بمهامهم لو لم تتم تهيئتهم مسبقا في الجامعة أو المدارس المتخصصة.

إن "التبلور" كما يصفه "لانسكي" يمكن تفسيره في ما أخذنا في الحسبان بعض التمايزات المقتبسة من "جورج هومانز". وهكذا يمكن مواجهة كل نشاط من وجهة نظر الرضى الذي يمنحه مثل الرصيد الصافي بين الأكلاف والمداخيل، هذه الفئات المقتبسة من

التحليل الاقتصادي لا تختص فقط بالخدمات والمنافع المالية التي يقدمها هذا النشاط عندما يتحقق والذي يكون مطلوبا الإستعداد المسبق لإنجازه. إن الأكلاف والخدمات لا تتقلص إلى تدفقات ومخزونات مالية، يمكننا أن نميز بين الأكلاف تلك التي يتم تحملها أثناء ممارسة النشاط نفسه (تعبه على سبيل المثال) بصفتها استثمارا، والتي لا يمكن دونها أن يصبح الفرد مؤهلا للوظيفة التي يشغلها، فلا هذه ولا تلك من فئتي الأكلاف هذه يمكن أن تخضع لتقييم دقيق بما أنها تفسح المجال لعوامل خارجية. وإذا كان الفرد عليه أن يترك وظيفته فلا يتضرر من توقف النشاط أو أن يكون الضرر ضئيلا. إن جزءا من هذه الأكلاف تتحمله الجماعة وفقا لنظام التأمينات معقد إلى حد ما، كما أن الدخل الذي يحصل عليه مدير المؤسسة نقلا عن أجره هو المكانة التي يستفيد منها خارج الشركة والإعتبار الذي تحظى به حاته اليومية. وهذا الدخل المادي والرمزي يعوضه تقريبا الأكلاف التي يؤديها تحت شكل ساعات العمل في المكتب وأثناء السفر والأرق، والتي يمكن أن نسميها الإستثمار الذي راكب رئيس المؤسسة خلال ممارسته لمهنته.

يكون الوضع "متوازنا" إذا قامت بين الأكلاف والعائدات الجارية، الاستثمار والاستهلاك علاقة ثابتة تقريبا، تلك هي الحالة في بعض قطاعات مجتمعاتنا الحديثة، ولكن من الواضح جدا أن كل الأوضاع التي تمنح لنا أبعد بكثير من أن تكون "متوازنة" بالإجمال. إن الفرد الذي استثمر كثيرا في العلم لديه الفرص لأن يحصل فيما بعد دخلا صائبا ماليا، وحتى لو كانت الأكلاف المرتبطة بممارسة المسؤوليات التي يسمح له تأهيله بممارستها مرتفعة جدا بصورة عامة بالنسبة له يبقى الرصيد إيجابيا. هل يستطيع المدير العام أن يبادل وضعه مع وضع كناس المصنع؟ يمكن أن تكون مصادر هذا التوازن ظلامات قديمة جدا مرتبطة بأصوله الاجتماعية، وبالشروط التي إستفاد فيها المسؤول من التأهيل الذي سمح له اليوم بممارسة مسؤولياته. ولكم هذا الوضع يكون مقبولا على الأقل بالنسبة لصاحبه كما أن المسؤوليات والحقوق والمزايا التي يتمتع بها تكون أمرا طبيعيا. عندما يتبلور عدد معين من العناصر لتكوين أوضاع "متوافقة" فيما يتعلق بمجموعة من العلاقات الاجتماعية، نقول إن هذه العلاقات الاجتماعية تشكل مؤسسة.

لنفترض الآن أن الاختلافات الظاهرة تتجل بين الأكلاف والعائدات. لقد عملت كثيرا لكي أحتل وضعي كما أن ممارسة المسؤوليات المرتبطة به تتطلب الكثير من الجهد، إلا أنني لا أقبض كثيرا ولا أعتبر إلا قليلا وليس لي أي قسط من القرارات التي ألزم مع ذلك بتنفيذها حتى ولو لم أوافق عليها، ثمة إحتمال كبير حينئذ أن أقدم على معارضة القواعد التي تحكم وضعي، ولنفترض أخيرا أن الأكلاف والعائدات التي ألاحظ تباينا بينها ليست تلك التي لي فيها خبرة شخصية ومباشرة، ولكن تلك التي أنسبها عبر "المقارنة الحسودة" إلى هذا الشخص أو ذال الذي أتخذه كمرجع والذي ينتمي أو لا ينتمي هو نفسه إلى المجموعة التي أشكل واحدة منها. ثمة احتمال قوي للمراهنة بأني سأعتبر قواعد الأجر التي توزع المساهمات والعائدات، قابلة للنقاش على الأقل وربما حتى غير شرعية. إن مثل هذه القواعد غير قابلة للتمأسس كما في حالة إيقاعات العمل مثلا التي يأمر بها المهندسون من أجل التنظيم، عندما ترفض من قبل العمال بصفتها إعتباطية وظالمة.

يمكن أن نفهم الآن بطريقة معاكسة ما يمكن أن يكون فيه مؤسسة يشمل هذا النطاق كل النشاطات التي تحكمها توقعات مستقرة ومتبادلة، وبمقدار ما يمنحه دوره من السلطة، يستطيع الفاعل أن يسعى للإستفادة لحسابه الخاص من المزايا التي يوفرها له دوره، وإما أنه متحدا كمرجع المسؤوليات التي يتحملها في تنفيذ مهمة معينة وليس نفس بالذات ومصالحه الخاصة وأهوائه وأمزجته، يميل عن المركز ليعطي أولية لمتطلبات المهمة ولوجهات نظر شركائه، هؤلاء الشركاء ليسوا بالضرورة مساوين له: يمكن أن يكون أقوى منهم وأكثر أهلية منهم. مع ذلك ثمة بعض الأوضاع وبالتحديد تلك التي تسمى قابلة للتمأسس، حيث لا يمكن أن يلعب الدور إذا لم يقبل الفاعل بأن "يضع نفسه مكان الآخرين" و تتوقف كل علاقة سلمية و منتظمة إذا إكتشف أحد الأطراف بأنه "خاضع للمناورة" ومخدوع و"مستغل" من قبل الآخر.

تشكل ذلك المهن الحرة في مجتمعاتنا المرجع الأكثر ملائمة لبناء نظرية التمأسس كما أن العائلة كانت تتخذ دوما كمرجع متميز من قبل علماء الاجتماع الذين كانوا يسعون لمعرفة كيفية مجتمعية الأفراد، أي كيف يتعلمون السلوك المؤسسي. و بالفعل تكون تبعية

الأولاد إزاءة أهلهم في السنوات الأولى من حياتهم قوية جدا إلى حد أن أنانية وقوة هؤلاء الآخلري لا يمكن أن تعاقب بمغادرة الأولاد الذين "قد يذهبون إلى مكان آخر يفتشون فيه" عن أهل آخرين، ليس ثمة تبادل تعاقدي بين الأهل والأولاد. قد يجدر بنا الكلام على التبعية وإنما تبعية ليست مرادفا للإستغلال. إنما تحقق المجتمعية الأولى أو كما كان يقول "مونتيني" "تأسيس الأطفال" فهو التدرب على القيم والممارسات المشتركة مثل اللغة وآداب السلوك والأخلاق، ولا ينفصل هذا التدرب عن إستطان هذه المبادئ العامة. ولكن يتعلق الأمر بتوجيهات عامة تماما لا تكفي أبدا لوحدها من أجل ضمان انضباطية وإمكانية توقع جميع تصرفات الراشد. إن المجتمعية هي بالتأكيد جانب جوهري من التمأسس ونحن لا نرى كيف لمؤسسات مثل العقد أو الملكية أن تستمر لو لم يرسخ فينا إحترام مال الآخرين والكلمة المعطاة إلى حد أن خرق هذه الأحكام يثير لدى المسؤولين عنها شعورا بالخجل والذنب يردعهم عن التحرر منها.

ولكن الفتى نفسه المجتمعي "بشكل صحيح" لا يمتلك سوى جزئ من التجهيز الإدراكي والعاطفي الذي يحتاجه الراشد لكي يتصرف بصفته شريكا موثوقا به وقادرا على أداء مسؤولياته التي تلقيها عليه الأدوار المختلفة التي يدعى لأدائها. إن دوركايم عبر تجديده على التمييز بين الآداب المهنية والأخلاق العامة، أشار إلى أهمية محدودية المجتمعية الأولى التي وإن سمحت لنا باكتساب حد أدنى من الإستغلال الذاتي، لا تسمح لنا بمواجهة كل إلزامات البيئة التي نعيش فيها والظروف التي نتعرض إليها. فالأنظمة المعيارية ليست مناهج يرسخها فينا التدرب الأول بصورة نهائية. إن قواعد اللعبة المرتبطة بمؤهلات الفاعل والتي تسمح له ببعض التحسينات التي يكون بعضها قانونيا في حين بعضها الآخر ليس كذلك. ذلك أن المؤسسات هي أنظمة معيارية حيث يكون تقييم التحسينات وتفسيرها أهم من التحسين نفسه.

إن مأسسة التصرف لا تتقلص إلى المجتمعية وبخاصة إلى المجتمعية الأولى فما تعلمنا إياه هذه الأخيرة هي الإستعدادات التكوينية لموقف الثقة (أو الحذر) ولذلك على الرغم من صحة التحفظات السابقة، يكون لمفاهيم المجتمعية وإستيطان القاعدة –رغم الإساءات

التي تصنع بسببها – أهمية كبرى في نظرية المؤسسة. في الواقع تعمل نظرية المؤسسة بالتناوب مع نظرية الصراع الطبقي، إنها تفهم بعض الظاهرات أفضل من الثانية وبالتحديد العمليات الاجتماعية التي تسند إلى الثقة حتى لو لم يكن خطر الإستغلال مستبعدا. من الواضح مثلا أن العلاقة الاجتماعية بين المهني وعميله يمكن أن تفسح المجال لإستغلال هذا الأخير من قبل الأول. ولكن هذا الإستغلال ليس من نفس طبيعة استغلال "البروليتاري" "الرأسمالي". أولا إن المرضى والأطباء لا يشكلون طبقتين ولكن إقامة علاقة دائمة بخاصة لا غنى عنها لنجاح العملية العلاجية، لا يمكن أن تحصل إذا لم تبنى على أساس من الثقة وقد نقول الشيء نفسه عن علاقة تربوية أو العلاقة بين المحامي وعميله.

تعني الثقة أن لدي في بعض الظروف كل الأسباب لمعاملة الآخر، ليس كعدو على الأقل حتى ثبوت العكس وإنما كشريك أو حتى كصديق. هذا الموقف لا يقوم على إحساس عاطفي وإنما على اهتمام واع يسمح بإقامة علاقات تضامن بين المتعاونين أو الشركاء دون الوصول إلى حد الذوبان أو حتى الألفة. إن السلوك المؤسسي هو سلوك مدني بمعنى أنه بتعبيره عن حكم مسبق بالثقة المتبادلة يقيم بين الشركاء علاقات منظمة لا يمكن المحافظة عليها إلا لأنها تهم أعضاء جماعة خاضعة للقوانين نفسها والطبائع نفسها. إن تعاليم "مونتسكيو" حول هذه النقطة كما حول غيرها توضح تعاليم علم الاجتماع الدوركايمي.

هذه الملاحظات تتعزز بالطريقة التي يتم فيها تعلم التصرف المؤسسي من قبل الفرد، أو بالطريقة التي يتمأسس فيها التصرف على مستوى مجموعة معينة. لنتفحص الطريقة التي تم بواسطتها تمأسس العلاقات بين المقاولين الرأسماليين وأجراء الصناعة تدريجيا وجزئيا. ثمة سلطة تحكيمية فرضت على الفرقاء الموجودين التنكر للعنف الجماعي ودفعتهم إلى إستخلاص مناطق مصلحة مشتركة (ضمان العمال، شروط الاستخدام، معايير الترقي)، يمكن أن تبنى تدريجيا في داخلها تدابير الاتفاق. لنتفحص الآن مثلا آخر، إن "إعانة الفقراء" أعتبرت طويلا بمثابة موجب ديني محض. لقد تغيرت طبيعتها عندما لم تكن متروكة "لطيبة قلب" كل واحد منا وإنما تم تأمينها بواسطة أوليات الضمان والضريبة الملزمة. وفي الحالين تطور التمأسس إنطلاقا من تراض خلقي وديني: التضامن الوطني والتفاوض الجماعي. لقد

أنجزت على هذا الأساس مجموعة من الحقوق والواجبات المصادق عليها اجتماعيا وقد قام بينها توازن مقبول بالنسبة لجميع فئات الشركاء الاجتماعيين.